

المسلم والمال

الشيخ علي بن عبد الله بن عبد الرحمن الجمعة

خلق الإنسان :

« والتين والزيتون ، وطور سينين ، وهذا البلد الأمين ، لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم » صدق الله العظيم .

يقسم سبحانه وتعالى بهذه المخلوقات ، وليس لغيره أن يقسم بغير الله ، أنه خلق هذا الإنسان في أحسن تقويم وأجمل صورة . لقد خلق الله هذا الكائن العجيب ، هذا العالم المجهول ، وأودع فيه من أسرار حكمته ، وبدائع صنعه ، ما يحير الألباب ويبهز العقول ، وما ذاك إلا لقدرة باريه ، ودفع شأن ذلك المخلوق ، فقد أودع فيه من الآيات العظام الدالة على الوحدانية في الخلق (وفي الأرض آيات للموقنين ، وفي أنفسكم أفلا تبصرون) فأمرنا سبحانه أن ننظر نظرة عاقل ومفكر ، ونظرة متدبر في هذا الكائن ، وهو الإنسان ، فإن فيه من الآيات الدالة على عظم الصانع سبحانه وانفراده بالصنع والتدبير . وما هذا الإنسان المتقن في الخلق والتصوير ،

المشتمل في خلقه على الأسرار والحكم ، إلا وحدة من هذا الكون المنتظم الذي لا يعتريه خلل (هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه) فهذا الكون الذي نعيش فيه خلقه الله جل شأنه ، خالق كل شيء مما نعلم ومما لا نعلم ، ومما ندرك ومما لا ندرك ، ومما نستطيع تصوره ومما نعجز عن تصوره والإحاطة بكنهه : « ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شيء فاعبدوه وهو على شيء وكيل » .

لقد خلق الله الإنسان في سلسلة من مخلوقاته فأحسن صورته ، ولو شاء لفعل غير ذلك (خلق السموات والأرض بالحق وصوركم فأحسن صوركم وإليه المصير) فله الحمد والمنة على ذلك : (يا أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم . الذي خلقك فسواك فعدلك ، في أي صورة ما شاء ركبك) خلق الله الإنسان في هذه الصورة الجميلة التي نراها تفضلاً وإنعاماً ولو أراد لأخرجه بصورة مشوهة . وأبدع في هذه الصورة الممثلة للإنسان معالم الحسن والجمال ، كما أودع في هذا العالم المجهول الآيات من عقل وحواس وغرائز أهله في مجموعها لعمارة هذه الأرض ، ففي داخل أديم هذا الكائن عالم يسير بانتظام وأجهزة دقيقة تدور عجلتها بغير صنع الإنسان الحامل لها وليس له القدرة على ذلك ، ومن هذه الأجهزة الدورة الدموية ، وأجهزة التنفس ، وأجهزة الهضم ، والأجهزة التناسلية ، وغير ذلك من المخلوقات العجيبة المودعة داخل ذلكم الأديم السائر بانتظام وبقانون وضعه بارئها وموجدها فإذا ما تعطل النظام وانتهى زمان العمل به انتهت الحياة . ولما ذكر من خلق الإنسان يعرف العاقل المتدبر أن هذا الإنسان ليس من صنع البشر ، بل البشر لا يستطيع مهما كانت

قوته وقدرته أن يخلق شيئاً ولو كان حقيراً ، بل العجز من سماته ، والضعف من سجاياه (إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب) ، فسبحان من هو القادر على خلق هذا الإنسان والكون بأسره مالك كل شيء ومدبره ، فما أعظم شأنه وأعز سلطانه .

خلق كل شيء من أجل الإنسان وتسخيره له :

إننا إذا نظرنا إلى الاهتمام بهذا الإنسان رأينا أنه لم يخلق عبثاً ، ولم يترك هملاً ، بل خلق لغاية ، وسخر كل شيء من أجله ، فكل ما في هذا الكون كله مسخر من أجل هذا الإنسان ، ولتحقيق رغباته ، وتحصيل طلباته ، وتغطية أغراضه من ماء كل ومشرب وملبس ومركب وفراش وغطاء من كاليات وضروريات وتحسينات ، فكل ذلك متكفل به ومهيء له (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) فالتسخير للإنسان عام ممثل في المجموعة الشمسية والهواء والليل والنهار والسحاب والبحار والدواب والنبات وما نعلم وما لا نعلم ، الكل مسخر له ، فالله هو الذي خلق الإنسان ، وخلق الكون ، وجعله مسخراً له ، وسلطه عليه بما وهبه من سمع وبصر وعقل مما يساعده على استخدام ما في الكون من خيرات ، واكتشاف ما فيه من قوى ، واستغلال ذلك كله في سبيل نفع ذلك الإنسان وإسعاده (ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة) .

لذا قد أسلفنا أن الله قد سخر للإنسان السحاب والبحار والأنهار ، إلى غير ذلك ، فالسحاب مسخر لخدمة النوع الإنساني ، يحمل الماء المتجمع من البحار والأنهار ثم يرسله مطرا يحيي به الأرض بعد موتها . وينبت فيها من كل الثمرات رزقا للعباد ، والبحار والأنهار مسخرة لخدمة البشرية منها يتكون السحاب ، وعلى ماؤها يعيش النبات والإنسان وكل الحيوان ، وعليها تسير الفلك ، تحمل الناس إلى حيث ما يشاءون ، وكيف ما يريدون ، وفي أعماق تلك الأنهار يوجد طعام وحلية لقوام ذلك الإنسان فسبحان من أودع فيها ذلك (وهو الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) فإذا انتهينا من النظر إلى تسخير الله للإنسان السحاب والأنهار والبحار نجد أن فضله لم ينته ، فتسخيره للإنسان ممتد ، فأنزل له المطر ، وأنبت له النبات ، لتعود عليه من خيراتها ويتفكه من ثمارها ، ليحيا حياة طيبة ويعيش عيشة سعيدة ، فسخر له الشمس والقمر ليستنير بضوءهما ، ويقتبس من حرارتهما وسخر له الليل والنهار : الليل ليأخذ فيه راحته ، ويستعيد فيه قوته ، وليستريح فيه من تعب العمل في النهار ، ليكتسب فيه معيشته ، ويحقق فيه أغراضه ، ويسعى فيه لتحصيل حياة أفضل (وجعلنا نومكم سباتا ، وجعلنا الليل لباسا ، وجعلنا النهار معاشا) . فنعمه لا تحصى ، وفضله لا يستقصى (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار) .

تكريم الإنسان :

لقد أوجد الله هذا الإنسان ، واهتم به أجل اهتمام ، وأكرمه غاية الإكرام ،

حيث أسجد له ملائكته ، ونفخ فيه من روحه ، واختصه بعبوديته ، وجعلها من أوصافه ، ومن إكرامه أن ركب فيه العقل ، وحلاه بجلية الدين ، النابع من توجيه الرسل المستمد من ينابيع الكتب المنزلة ، ومن إكرامه أن أوجده في أحسن صورة ، واختصه بين سائر خلقه بمجمل شريعته ، فإكرام الله سبحانه وتعالى للإنسان لا يدخل تحت الحصر ، ولا يدرك بالعدو الحساب : (ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) .

فلقد قال : سيد قطب رحمه الله على هذه الآية قولاً له حلاوة ، وعليه طلاوة يستحسن ذكره هنا ، قال الشهيد رحمه الله : (كرم الله هذا المخلوق البشري على كثير من خلقه . كرمه بخلقته على تلك الهيئته بهذه الفطرة التي تجمع بين الطين والنفخة فتجمع بين الأرض والسما في ذلك الكيان . وكرمه بالاستعدادات التي أودعها فطرته والتي استأهل بها الخلافة في الأرض يغير فيها ويبدل ، وينتجج فيها وينشئ ، ويركب فيها ويحلل ، ويبلغ بها الكمال المقدر للحياة ، وكرمه بتسخير القوى الكونية له في الأرض ، وإمداده بعون القوى الكونية في الكواكب والأفلاك . وكرمه بذلك الاستقبال الفخم الذي استقبله به الوجود . وبذلك الموكب الذي تسجد فيه الملائكة ويعلن فيه الخالق جل شأنه تكريم هذا الإنسان ، وكرمه بإعلان هذا التكريم كله في كتابه المنزل من المألى الأعلى الباقي في الأرض : القرآن) (ولقد كرّمنا بني آدم) وإن من التكريم أن يكون الإنسان قima على نفسه ، محتملاً تبعه اتجاهه وعمله ، فهذه هي الصفة الأولى التي بها كان الإنسان إنساناً : حرية الاتجاه

وفردية التبعة ، وبهذا استخلف في دار العمل ، فمن العدل أن يلقي جزاء اتجاهه وثمره عمله في دار الحساب انتهى كلامه رحمه الله .

نتائج ذلك الإكرام :

إن من النتائج التي نتحصل عليها من وراء إكرام الله لبني آدم أن جعله حاملا لميزتين عظيمتين تستقيم بهما حياته وتحقق بهما سعادته هما نعمة العقل والدين . فالعقل نعمة كبيرة (على ذلك الإنسان حيث خرج به عن دائرة البهائم وبه صار محلا للتفكير والنظر ، وأهلا للتبصر والاعتبار ، وبالعقل صار أهلا للتصرف ، والأخذ والإعطاء ، وتحمل الواجبات ، ومحلا للخطاب ، وأهلا لحمل الأمانة ، ونعني بالعقل الثاقب المدرك للخير والشر المميز للحسن والقبيح ، أما من كان عقله لم يبلغ به هذه الدرجة فهو عقل معيشي يشارك به البهائم ، والعقل المرغوب فيه هو الذي يدرك الحق من الباطل والخطأ من الصواب كما أسلفنا وما عداه لا ينفع ولا يسمى صاحبه عاقلا - عقلا تتحقق به السعادة . ولذلك خاطب الله جل شأنه الكفار مع رزاة عقولهم بقوله (أفلا تعقلون) (إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون) لأنهم وإن كانوا ذوى عقل فعقلهم لم يهدهم إلى الصواب فأصبحوا كمن لا عقل له لأنهم قد أغلقت قلوبهم وعميت أبصارهم فأصبحوا يرون الأمر على غير حقيقته (أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا) .

وقال الشاعر :

يقضى على المرء في أيام محنته حتى يرى حسنا ما ليس بالحسن

وإن من نتائج إكرامه أن إكرامه بالدين، وجعله محلا لحمل شريعته، وتلاوة كتابه، والامتنال لأمره، والبعد عن مواطن نهيه حتى يجازيه بالحسنات إحسانا ولا يضيع له عمل (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه وإنا له كاتبون) .

ومن نتائج ذلك الإكرام أيضا أن جعله خليفة في الأرض لعمارتها (وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات) .

استخلاف الإنسان في الأرض :

(وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون) .
لقد خلق الله هذا الإنسان المزود بالخصائص والمؤهلات الكفيلة بجعله إماما لبني جنسه . ونائباً عن الله عز وجل ، فقد خلقه من هذه الأرض وسلطه عليها ليقوم بعمارتها ، ويستدر من خيراتها ، ليتكامل بنيانها ، وما ذاك إلا لعمارة ذلك الكون ليجري على سنن الله وحسب ما يريد الله ، فالإنسان مستعمر في هذه الأرض — (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) وإن سميناه خلافة أو استخلافا ، وما ذاك إلا تمشيا مع ما ذكره الله ، فإن القرآن صريح في أن الله جل شأنه خلق آدم أبا البشر ليكون خليفته في الأرض ، وإن اختلفت آراء المفسرين على قولين ،

فمنهم من يرى أن الآدميين خلفوا جنسا سابقا كان يسكن الأرض فأفسد فيها وسفك الدماء كما تشير إليه معارضة الملائكة (أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء) فعلى هذا القول أن الخلافة خلافة جنس والقول الثاني يرى أن الخلافة عن الله عز وجل لا عن جنس آخر وأن الله سلط الإنسان على الأرض يقيم فيها سننه ويظهر عجائب صنعه وأسرار خليقته وبدائع حكمه ومنافع أحكامه . وعلى أي القولين صحت التسمية فإن ذلك يدل على العناية التامة بهذا الإنسان والحمد لله على ذلك .

واجبات المستخلف في الأرض :

إن المستخلف في هذه الأرض لا يخلو إما أن يكون استخلافه عاما أو خاصا وإكل منهما واجبات يجب على المكلف بها أدائها :

أ - الاستخلاف العام :

إن البشر لم يخلقوا في هذه الأرض ويستعمروا عليها ليفعلوا ما يشاءون وكيفما يريدون دون حساب ولا نقاش ولا قيود ، تحدد لهم كيف يعيشون على هذه الأرض ، بل قد سوى لهم نظام الحياة الممثل في شرع الله على السنة رسله عليهم الصلاة والسلام ، فقد سن للبشر الطريق المستقيم والنهج السليم فأوجب عليهم الواجبات ، وأبعدهم عن كل ما يشفيهم ويوقعهم في مواطن الهلاك ، فقد أرشدهم إلى أن يعبدوه وحده لا شريك له وليطيعوا أمره وينتهوا بنهيه ، فإذا كان استخلافهم في الأرض قد منحهم بعض الحقوق فإنه قد حملهم كثيرا من الواجبات .

ولقد أوجب الله على البشر عامة يوم أسكنهم الأرض أن يهتدوا بهديه وأن يتبعوا أمره (فإما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وعهد إليهم ألا يعبدوا الشيطان وأن يعبدوا الله (ألم أعهد اليكم يا بني آدم ألا تعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين وأن اعبدوني هذا صراط مستقيم) وكل من هذين النصين أمر عام باتباع ما أنزل الله وتحريم ما عداه ، ووعد الله جل شأنه المؤمنين به المهتدين بهديه أن يبدل خوفهم أمنا ، وضعفهم قوة ، وأن يستخلفهم في الحكم كما استخلف الذين من قبلهم . وأن يكن لهم ويجعل لهم دولة في الأرض وسلطانا على الناس والدول ، ما داموا قائمين بأمر الله . يعبدونه لا يشركون به شيئا ، ولا ينحرفون عن طاعته قليلا ولا كثيرا : (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا) .

ب - الاستخلاف الخاص :

فعليه واجبات تزيد عن الاستخلاف العام وقد لخصها الله سبحانه في أوجز عبارة : (الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور) . فمن واجبات المستخلفين استخلافها خاصا المسمى استخلافا في الحكم دولا وأفرادا أن يشهدوا أن لا اله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله حتى يكونوا أهلا للدفاع عنها والذود عن حياضها والجهاد من أجل

إعلائها ، فإنها الباب والمدخل للسعادة ، كما يجب عليهم أن يقيموا الصلاة ، فإنها ثاني أركان الإسلام ومبانيه العظام ومن تركها فقد كفر وإذا كان الخليفة من يقيمها في مواقيتها عاقب على تركها ، وعاتب من تكاسل عنها ، ولا يقيم الصلاة إلا مؤمن ، ولا يتركها إلا كافر .. ومن واجبات الخلافة أن يؤدي الزكاة ، ويسلم حق الله الواجب في المال ، طيبة بها نفسه ، ممتثلا بذلك أمر ربه ، مقيا لبناء دينه ، فإذا كان الخليفة من هذا الصنف صحت إقامته ، ووجبت طاعته ، وحرم الخروج عليه . وإذا لم يكن كذلك فلا يجوز استخلافه وإعلاؤه على المسلمين ، إذا كان الخليفة من الجنس المطلوب السالف ذكره أخذ الزكاة من أرباب الأموال ، وأداها إلى مستحقيها ، وأنزل العقاب فيمن منعها وبخل بها . ومن واجبات الخليفة أيضا أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فإن بهما تقوم الحياة ويستقيم الدين وهما وظيفة الرسل والسمات الصادقة للمؤمنين فإن من حلية المؤمن أن يكون آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر ، وإذا كان الخليفة من هذا الجنس تغير عندما تنتهك حرمان الله وصال عندما تترك واجبات من واجبات الدين فإذا لم يكن كذلك ففاقد الشيء لا يعطيه .

فإن ما ذكرناه من الواجبات هو من أسباب التمكين في الأرض ، فيجب على الخليفة وكل من يلي أمرا من أمور المسلمين ، صغر أو جل أن يتصف بالصفات الآتية الذكر ، حتى يمكن في الأرض ، ويبسط له في الرزق . وإذا لم يكن الشخص متصفا بتلك الصفات فلا خير في بقائه ، نسأل الله السلامة .

أهلية التصرف لدى الإنسان :

لقد قلنا فيما سبق إن الله خلق الإنسان ، وأودع فيه من الخصائص التي لم تكن لغيره ، ووهبه من الغرائز التي لم تكن لسواه ، وفوق ذلك الإكرام الذي اختصه الله به من بين سائر خلقه ، وتفضيله على ما سواه من المخلوقات ، وإن من نعم الله عز وجل على هذا المخلوق ، نعمة العقل التي خرج بها وتميز بها عن الحيوان والجماد وغير ذلك مما في الكون .

هذا العقل الذي يهدي الإنسان إلى سواء السبيل ، ويميز له بين الحسن والقبيح والخير والشر ، وبه يعرف ما يحتاج إليه وما لا يحتاج ، ويدرك عواقب الأمور ، ويحتاط لنفسه ، فمن مجموع ما ذكر صار أهلاً للتملك والتصرف ، ولا أدل على ذلك إلا ما ورد في القرآن من أحكام المعاملات التي يعنى بها الإنسان ، من البيع والشراء والمدانيات والضرب في الأرض والتجارة ، وليس يخاطب في ذلك إلا الإنسان ، ولا يكون ذلك إلا لمن تكون له الأهلية ، وهذه نعمة كبرى عليه ، وما في الأموال من أبواب الإنفاق وإغراء الإنسان بالشواب من ذلك وجوب الزكاة والحث على الصدقة ، وتعلق الحقوق له وعليه ، كما ورد في الكتاب والسنة ، وما ذكر إلا لمن يملك إلا من له الأهلية في التصرف من الأخذ والإعطاء والمنع فالحمد لله على ذلك .

التعريف بالمال :

قال صاحب القاموس المحيط في تعريف المال . المال : ما ملكته من كل شيء وجمعه أموال ورجل مال وميل ومول : كثير المال وملته : أعطيته المال .

اعلم أن كلمة المال لها مفهومان : مفهوم عام متداول بين الناس ومفهوم خاص يعرفه أهل الاقتصاد . أما المفهوم العام فهو ما يتبادر إلى الذهن أن المقصود بها العملة المتداولة بين الناس من معدنية وورقية أى النقود ، ذلك هو مفهوم المال في العرف العام .

أما المفهوم الخاص الذي يعرفه به أهل الاقتصاد فإن المال يعد عندهم كل ما ينتفع به بأي وجه من الوجوه ويقوم بضمن أيا كان نوعه كالنقد والأرضين والحيوان وكل ذى نفع مباح ، وكل ما يعرض في السوق وتقدر له قيمة فهو مال ما لم يكن محرم الانتفاع به شرعا فإن التحريم يسلبه المالية وليس على متلفه ضمان كآلات الله والطرب والخمر فإن إتلافها من باب إنكار المنكر الواجب اتخاذه [والمال معروف قديما وحديثا فالعرب يطلقون المال على ما يملكونه من مواشيهم من إبل وغنم وبقر ونقود ومطعموم ومشروب وكل ما ينتفعون به انتفاعا ماديا ويتبادلونه بأعواض هو مال فن لديه مال كثير يسمونه غنيا والمقل فقيرا قال شاعرهم:

لنا أرباب المثين ولا يرى إلى بيتنا مال مع الليل رائح

يريد أنه كريم سخّي يبدو في مظاهر كرمه وسخائه كأنه من أصحاب المثين

من الإبل والغنم وهو في واقع الأمر ليس له إبل ولا غنم تروح إليه إذا راحت الإبل والغنم إلى أربابها في الليل .

وقصارى القول أن كلمة المال من الكلمات الأولى في لغة العرب إذ كان المال قرين الوجود الجماعي للإنسان ، فما تقوم جماعة بغير مال ، ولا يعيش فرد بغير شيء يتموله ويملكه ، والذي يدقق النظر في كلمة المال يرى أنها مع كونها قديمة الميلاد في لسان العرب لم تولد هكذا جامدة صماء ، فإن اليقظة الواعية والحس العبقري عند العرب في استيلاد الكلمات ، وحسن التأنى في اختيار الأسماء للمسميات ، هو الذي جعل العرب يختارون هذه الكلمة لتعبر أصدق تعبير وأدق عن حقيقة المال ، وعن مدى صلته بالناس وبالحياة والله أعلم .

موقف الإسلام من المال :

مما لا شك فيه أن المال أحد الدعائم التي تقوم عليها الحياة الإنسانية إذ هو عوض ما يحتاجون إليه وتقوم به حياتهم من مأكل ومشرب وملبس ومركب ، فلذا اعتنت الشرائع السماوية بالمال ضمن الكليات الخمس التي حافظت عليها وهي الدين والعقل والمال والعرض والنسب ووضعت حدودا لمن تجاوز هذه الأمور وعمل على إخراجها عن ما هو من سنتها ، فأوجب قطع يد السارق محافظة للمال ، وحرمت الغصب كما جاء عن النبي ﷺ : « من اقتطع شبرا من الأرض ظلما طوقه من سبع أرضين يوم القيامة » ، وقد حافظ الإسلام على المال وبين وجوه

كسبه الجائزة والمحظورة ووجوه الإنفاق والتوسعة على المحاويج والمعوزين إذ لا بد في هذه الدنيا من وجود غني وفقير ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ويستخدم بعضهم بعضا . (نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون) فلو كانوا كلهم أغنياء لما عمرت الأرض ، ولما استقامت الحياة ، ولما قضيت الحوائج ، ولكن لما وجد الغنى كان هناك إنفاق وشكر ولما وجد فقر كان هناك عمل وصبر . ولا ريب أن المال أقوى قوة عاملة في الحياة ، من أجله يتصارع الناس ، وفي سبيله يختصمون ، وعلى مورده يتزاحمون كلهم ظامىء إليه طامع فيه لا يرتوي وإن شرب به أو غرق فيه :

كالخوت لا يكفيه شيء يلقمه يصبح ظمآن وفي البحر فيه

فالإسلام يعترف بهذا السلطان للمال على نفوس الناس ، وبهذه المكائنة له في قلوبهم ، وبهذا الأثر العظيم في حياتهم . فلم يقف منه موقف المستبين به المستخف بآثاره ، وإنما قدر المال حق قدره ، ووضع في الموضع الصحيح له ، وكشف عما له وما عليه ، فهو نعمة وقد يتحول إلى نقمة ، وهو خير وقد يصير إلى شر . فالمال مع أنه نعمة من نعم الله هو فتنة شأن كل مرغوب محبوب ، إذ إن النفس البشرية في حرصها على ما تحب وضعفها به تنحرف إلى جانب الإفراط في الاستكثار منه والحرص عليه والضمن به .

فحب المال والولد والنساء لدى الإنسان شهوة قائمة وغريزة متمكنة في كيانه ،

ولقد كشف القرآن العظيم عن ذلك بقوله (زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطر المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والانعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب) .

لمن يكون المال :

(الله ملك السموات والارض وما بينهما) — إن المتدبر لنصوص القرآن ، والمدقق في معانيها ، يدرك تمام الإدراك ، ويعرف تمام المعرفة أن المال لله عز وجل وإنما للبشر حق الانتفاع بالمال ، وذلك أن الله سبحانه خالق كل شيء ، ومالك كل شيء . قد خلق السموات والارض وما فيهن ، ومن البدهة أن يعلم أن الموجد للشيء هو مالكة ، وأن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان ، وسخر كل شيء من أجله ، وممكنه من استغلاله والاستفادة منه بحدود ما رسم له على السنة رسله ، فإنه ممكنه من الانتفاع بالمال ، لكن لم يتركه من غير رعاية ولا حدود تحدد له طريق الانتفاع (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) وهذا الانتفاع بالمال الذي ممكن منه الإنسان منة من الله وفضل على هذا المخلوق . لم يكن هذا الانتفاع يختص به شخص دون شخص ، ولا فئة دون فئة ، ولا تتحكم فيه الطبقية ولا الجنس ولا اللون ، وإنما سخره الله للبشر جميعا ، وجعله مشاعا بين عباده الذين استخلفهم في الأرض ليعيشوا فيه ويتنفعوا به ، فما يعيش أحد منهم في ملكه ، وما ينتفع إلا بملك الله ، وليس أحد منهم أحق بملك الله من غيره ، وقد

جعل الله منفعته لكل البشر فهم فيه سواء (ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة) (وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه) .

وما يفعله البشر من طرق الاستغلال والاستثمار لما سخره الله لهم ، فهم لم يأتوا بشيء من عند أنفسهم وإنما هو رزق من الله وفضل ومنة عظيمة منه عليهم ، فهو الذي قواهم ووهبهم الاستعدادات الفطرية التي تمكنهم من الانتفاع ، والقدرة على الاستغلال ، والاستفادة مما سخر الله لهم ، فهو الذي أوجد لهم الأسباب لتحقيق مسبباتها ، فهو الرزاق ذو القوة المتين : (قل من يرزقكم من السموات والأرض قل الله) (هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض) .

ولقد علمنا فيما سبق أن ما في أيدي البشر من ملك الله وثمراته إنما هو عارية ينتفع بها البشر ، وأن القيام على العارية في الفقه نيابة ، وإن كانت نيابة العبد عن ربه ، والمملوك عن مالكة ، كذلك علمنا أن مركز المستخلفين في الأرض هو مركز الخليفة أو النائب ، وأن الخلافة أو النيابة هي عن الله عز وجل ، وهي قائمة في حدود ما سخر الله للبشر من مخلوقاته ، وما سلطهم عليه من ملكه ، وما خولهم في ذلك كله من الاستغلال والانتفاع .

ولما سبق تقريره يظهر لنا وتتقرر قاعدة : أن المال لله عز وجل ، ولكن الناظر لبعض نصوص القرآن المتحدثة عن المال يجد أن المال فيها أضيف إلى الإنسان

(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) (وآتوا اليتامى أموالهم) (لتبلون في أموالكم وأنفسكم) فهذه النصوص والآيات وغيرها من التي سلكت هذا المسلك بهذه الإضافة ، فهي في الحقيقة لا تدل على ملكية البشر للمال ، وإنما يستفاد منها أنهم ملكوا حق الانتفاع كما أسلفنا ، فالمال مال الله ، فإذا أضيف إلى البشر فإنما يدل على ملك الانتفاع المخول لهم ، والقاعدة تقرر أن الإضافة يكفي فيها أدنى الأسباب ، وقد أضاف القرآن مال السفهاء إلى الأولياء لئلا يظن أنهم ملكوا المال ولكن لا أنهم يملكون حق التصرف فيه بمالهم من حق الولاية (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا) فإضافة المال للبشر لأن لهم حق الانتفاع به هو من نوع إضافة مال السفهاء إلى أوليائهم لأن لهم حق التصرف فيه .. والله أعلم .

ما يملكه الإنسان من المال :

لقد أسلفنا فيما سبق أن ملك الإنسان لهذا المال ليس ملكا مطلقا وإنما ملكه الانتفاع فقط ، والانتفاع بهذا المال المسخر للإنسان المسلط على استغلاله يكون بأحد الوجوه الآتية : —

أولا : أن يكون الانتفاع بالاستهلاك بحيث لا يمكن إلا ذلك كالأكل والشرب (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا) (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا) إلى غير ذلك من النصوص على هذا المراد .

ثانيا : أن يكون الاستفادة منه باستثماره كالحرث والزرع (كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده) وفي هذا الوجه صار الانتفاع بإتلاف بعض بالاستهلاك مع إبقاء بعضه .

ثالثا : الانتفاع بالأعيان مع إبقائها وذلك كاللباس والركوب والسكنى ، فإن الله أباح الإنسان الانتفاع بهذه الأعيان (والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين . والله جعل لكم مما خلق ظلالا وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم سراويل تقيكم الحر وسراويل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسامون) .

رابعا : المبادلة بالمال المتمثل في البيع والشراء ، وذلك حينما يكون لدى الإنسان مال ، ومحتاج لما عند الغير فقد أبيع له حق التصرف بهذا (وأحل الله البيع وحرم الربا) فهذا جائز بشروطه المعتمدة شرعا كالرضا ، وعدم الغرر ، وانتفاء الجهالة ، وغير ذلك من الشروط المقررة لدى الفقهاء .

خامسا : جواز التصرف في المال بالبذل بدون مقابل المتمثل في الصدقة والوقف والهبة والوصية فإن الإنسان أن يخرج ما زاد عن حاجته ليقدمه لنفسه يوم القيامة ، فإنه هو المال الباقي كما ورد عن النبي ﷺ (ابن آدم يقول مالي مالي ، وليس لك من مالك إلا ما أكلت فأفنيته ، أو لبست فأبليت ، أو تصدقت فأمضيت)

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على مشروعية البذل والتوسعة فهذه من أوجه التصرف في مال الله ولكن من غير إسراف ولا تقتير بل وسط بين ذلك (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين) وقال (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) وقال (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) فهذه الإباحة ليست على هذا الإطلاق بل قيدت بقيود ورسم لها خطا مستقيما يسير عليه المسلم . رزقنا الله السير على هذا المنهاج . والله أعلم .

كسب المال :

إن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان ، وخلقـه ضعيفا ، ذا حاجة إلى المأكل والمشرب ليقم بذلك بدنه ، كما هو محتاج لما يستر عورته من اللباس ومحتاج إلى ما يقيه من حر وبرد ، ومحتاج لما ينقل قدمه في ضعفه وسفره ، لكن هذه الأمور لا تأتيه عفوية من دون حركة ، فإنه وإن كان متكفلا برزقه إلا أن هذا الرزق لا بد من عمل في تحصيله ، فإن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة ، كما قال رضى الله عنه حينما قاله للرجل العاقل : وكما أمرنا الله سبحانه وتعالى بالسعي (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) . فالإنسان أسوة غيره من مخلوقات الله المحتاجة إلى ما يقيم حياتها ، فإن الحيوان مرزوق ، وأى دابة فهي مرزوقة ، ومضمون لها ذلك (وما من دابة في الأرض إلا على

الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين) ومع ذلك فالحيوان لا يسكن في محبته لينتظر رزق ربه ، بل يخرج من ذلك ساعيا في أرض الله ، باحثا عن قوت يومه ، فإذا ما تحصل على ما يكفيه رجع إلى مكانه (لو توكلتم على الله حق التوكل لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا) كما قاله ﷺ فإن كلمتي تغدو وتروح تنبآن عن الحركة والعمل ، وإن الناظر إلى النبات المستمد حياته من الماء يجد أن الله تعالى أودع فيه القوة الدافعة لعروقه وراء الثرى ، فالعروق سائرة إلى حيث كان الثرى لتمتص منه وتزود هذا النبات ، فإذا ما عدم انعدمت له الحياة ، فالعمل والحركة الأساس الأكبر لكسب المال ، وقد حث الإسلام على العمل وصبغ كثيرا من العبادات بصبغة العمل ، ألا ترى أن الصلاة وهي عبادة قد صبغت بصبغة العمل والحركة لما يلزم لها من وضوء وستر عورة وركوع وسجود وقيام وقعود ، وكذلك الزكاة ، وقد صبغت بصبغة العمل ، فمن هي عليه يحتاج إلى إحصاء ماله ، وهذا عمل ولا تصل الزكاة إلى أربابها إلا بفعل الغير وهو عمل . وقد ذكر الله ذلك بقوله (والعاملين عليها) وكذلك الحج المحتاج إلى سفر ومفارقة وطن واحرام وطواف وسعي ورمي وتنقل بين المشاعر وهذه حركة وعمل . والجهاد في سبيل الله لا علاء كلمة الله يحتاج إلى السفر لمواطن الأعداء والكر والفر ومقارعة الأعداء وهذا عمل وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (قال ﷺ : من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه) فالمنكر للمنكر والأمر بالمعروف يحتاج إلى البطش والمنع والحث والترغيب وهذا حركة وعمل .

وقصاري القول أن العمل من سجايا الإسلام ومن مزاياه ، وليس هو دين الخمول والجمود بل هو دين الحركة فلا رهبانية في الإسلام . بل حث الإسلام على الحركة وطلب الرزق وأن لا يأخذ الإنسان هذا المال إلا من أبوابه المشروعة (لأن يأخذ أحدهم حبله فيحتطب خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه) .. والله أعلم .

الطريق السليم لكسب المال :

إن مما لا يخفى على الناظر لهذا العالم وجود أنظمة اقتصادية ثلاثة كلها ساعية وراء اكتساب المال هي : الشيوعية والرأسمالية والإسلام ، ولما كنا في صدد بيان نظام الإسلام في اكتساب المال وطريقته المستقيمة المنطلقة من التشريع السماوي كان من المحتم علينا أن نشير إشارة ولو بسيطة على النظامين الرأسمالي والشيوعي حتى تتجلى عظمة الإسلام وسيله الأقوم ونهجه السليم في اكتساب المال لأن بالضد تبين الأشياء وفي ظلام الليل الصحو تظهر السماء صافية زاهية بجليتها اللامعة .

فأولا الرأسمالية : إن النظرية التي يقوم عليها بناء النظام الرأسمالي هي بكلمات صريحة موجزة إن الفرد هو المالك الوحيد لما يكتسب ولا حق فيه لغيره . وله أن يتصرف فيه وفق ما يشاء ويرضى ، ومن حقه أن يحتكر من وسائل الإنتاج كل ما تصل إليه يده ، وله ألا يصرفها إلا في الوجوه التي تعود عليه بالمنفعة . فهذه النظرية تبتدىء من الأثرة التي أودعها وجبل عليها كل فرد من أفراد البشر ، وتنتهي إلى الحد الأقصى من الأثرة وحب الذات يقضي على كل ما لا بد منه لسعادة النوع البشري

وفلاحه من صفات الإنسان وطبائعه الشريفة . فعلى هذا الأساس يكون النظام الرأسمالي نظاما ينظم اكتساب المال ويبحث على كسبه من أي وجه كان ، فلا قيود تحكمه إذن ، فالنظام الرأسمالي يبحث على طلب المال وجمعه من أي وجه كما أسلفنا من حلال كان هو أو من حرام فيه مصلحة للآخرين أو مضرة . هذا لا يهم ولا يعني المكتسب . المهم أن يكتسب مالا ولو ضر الآخرين ، والمجتمع الرأسمالي على طبقتين : طبقة غنية جمعت المال ولم تراع طرق اكتسابه مستقيمة كانت أو ملتوية ، وطبقة فقيرة لا تجد قوت يومها .

الأول : وتمثل في أصحاب المصارف والمصانع الذين أفرطوا في اكتساب المال .

الثاني : متمثل في العمال والمزارعين الذين لم يترك لهم الاغنياء طريقا من طرق الإنماء إلا أخذوه عليهم ليقبوا فقراء مسخرين لخدمتهم وتحت إمرتهم وسلطتهم .

فما تقدم من الإشارة إلى نظام الرأسمالية تبين مساوىء هذا النظام كما يلي : —

أ — الجشع الممتد من النهم في طلب المال من وجوهه المشروعة وغير المشروعة .

ب — بناء هذا النظام على الربا الذي حرمه الإسلام وشدد في تحريمه (وأحل الله البيع وحرم الربا) .

ج — إن صبغة هذا النظام تنعدم فيه روح التعاون والتعاطف والتكاتف الذي حث عليه الإسلام ورغب فيه (إنما المؤمنون إخوة) وقال ﷺ : (الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه) . وقال ﷺ (مثل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر) .

د — إن تحت ظل هذا النظام تنعدم المواساة الموجودة في الإسلام المتمثلة في بذل الغني للفقير شيئاً من ماله للتوسعة عليه ومسح دموعه وجبرا لحاظه .

هـ — وجود التنازع في سبيل البقاء بين أعضاء المجتمع مكان التعاون والتناصر .

و — وجود الاحتكار الذي نهى عنه الإسلام المبني على الاستغلال في حاجيات المسلمين كما قال عليه السلام (من احتكر فهو خاطيء) .

ز — وجود الطبقة التي نهى عنها الإسلام وحذر عنها بقوله ﷺ (الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى) فلا فرق في الإسلام بين غني وفقير ورئيس ومرعوس وعامل وغني ، الكل سواء ما دام مشعل الهداية متمر كزا في قلبه .

ثانياً : نظام الشيوعية : وبمقابل النظام الرأسمالي نظام اقتصادي آخر يسمى النظام الشيوعي ، وهو مبدأ يهودي قام به رجل يهودي وهو مأخوذ من الشيوع وهو

الاشتراك ، وهو اشتراك المجتمع بالإنتاج سواء كانوا جماعة أو أفرادا . ولا حق للأفراد بصفتهم الفردية أن يملكوها ويتصرفوا فيها حسب رغباتهم ويتمتعوا بها وحدهم . والأفراد لا ينالون ما ينالون إلا مكافأة على ما يقومون به من الخدمات لمصالح المجتمع المشتركة ، إن المجتمع يهيء لهم مرافق الحياة وهم يقومون بأعمالهم مقابلها .

مساوىء هذا النظام : إن بالنظر إلى هذه القاعدة التي بنى عليها النظام الشيوعي اقتصاده نجد أنه اشتمل على مساوىء كثيرة نذكر منها البعض : —

أ — الاعتراض على تدبير العزيز الحكيم في تقسيم أرزاق عباده (نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا) .

ب — إن بتساويهم ترتفع امكانية تسخير بعضهم لبعض ، واستخدام بعضهم بعضا ، كما ذكر الله في الآية السابقة ما داموا متساوين في الدخل .

ج — سلب الفرد حقه في التملك التي هي من خصائص الإنسان أنه يملك ما رزقه الله .

د — كثرة البطالة وعدم الحرص على العمل والإنتاج ما دام أن الفرد لا يرى زيادة في رزقه ونموا في إنتاجه .

هـ — إبطال عملية الإرث فليس هناك وارث ولا موروث ما دام أنه لا ملك للفرد .

و — ارتفاع حكم الزكاة التي هي من أركان الإسلام .

ز — انعدام الصدقة ما دام الناس سواسية فليس هناك غني يزكي ويتصدق .

ح — إبطال أكبر مصدر من مصادر الكسب وهي التجارة ، فليس في الشيوعية ضرب في الأرض من أجل الرزق ، وطمع في زيادته بالنسبة للفرد ومساوىء هذا النظام أكثر من أن تحصى .

ثالثاً : نظام الإسلام وطريقته السليمة في اكتساب المال : وبعد أن ألقينا النظرة والإمامة البسيطة على النظامين الرأسمالي والشيوعي ومساوئهما تجل لنا نظام الإسلام في اكتساب المال في أسمى معانيه وأجل أهدافه :- لأن الإسلام يقيم بين هذين النظامين الاقتصادي المتطرفين نظاماً معتدلاً . أجل ما فيه من الأصول والمبادئ أن يعطى الشخص حقوقه الفطرية والشخصية كلها بطريق لا يختل به التوازن في توزيع الثروة ، وقصارى القول أن الإسلام نظم اكتساب المال بطريقة سليمة بعيدة عن الجشع والاستغلال ، بجانب أنه حفظ للشخص حقوقه الشخصية في التملك المبني على مراعاة الآخرين وعدم الاستغلال ، بجانب أنه حفظ للإنسان حق التصرف في ماله حسب ما تمليه عليه تعاليم الإسلام المبينة على الرحمة والإخاء واحترام الحقوق سواء كانت للفرد أو للجماعة .

فالإسلام لم يكن طقوسا تعبدية وعبادة محضة ويهمل جوانب الحياة الأخرى ، بل هو عبادة وعمل ، فإن من الجوانب التي لم يهتمها الإسلام الجانب المالي ، فبين طرق كسبه المحظورة والمباحة وكلاهما راعى فيها حقوق الفرد والجماعة والمصلحة والمضرة ، فمنع المعاملة المضرة للفرد أو الجماعة . وأباح المعاملة التي تتحقق فيها مصلحة الفرد والجماعة ، كذلك أعطى للفرد حق التصرف في ماله بطريقة سليمة فأباح التصرف لمن كان أهلا للتصرف ، بأي نوع من أنواع التصرف ومنع التصرف لمن لم يكن أهلا لذلك بصغر أو نقصان في التدبير والعقل ، فأوجد حكم الوصاية والولاية وغيرهما مما يحفظ للشخص ماله وعدم إفساده .

فبحسن هذا النظام لا تحصى ، واللسان يقف عن عدها ، لا في قد ذكرت مساوئ النظامين الرأسمالي والشيوعي ، وبالضد تبين الأشياء .

وصول المال إلى يد الإنسان :

اعلم أن المال يصل إلى يد الإنسان بأحد طريقتين : -

إما بطريق الكسب والعمل .

وإما مجانا وبدون عوض .

أ — ما يصل إلى الإنسان بدون عوض ولا عمل له في تحصيله ، وذلك

متمثل في المسائل الآتية : -

(١) الإرث :

لقد شرع الله التجارة والسعي في تحصيلها حتى يتمكن الإنسان من الإنفاق على نفسه وعلى أولاده ، فإذا فضل شيء من المال بعد وفاته انتقل إلى ورثته بدون عمل للوارث فيملكه الوارث شرعا ، لأن مال الإنسان بعد موته مال لوارثه ، قال تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وقال ﷺ (أيكم مال مورثه أحب إليه من ماله) فذكر أن ماله ما قدم ومال مورثه ما أخر ، فأضاف المال إلى الوارث بدون سعي في تحصيله وليس لأحد حق منعه من هذا المال ، إلا إذا قامت بالوارث موانع الإرث كالرق والقتل واختلاف الدين .

(٢) الهبة :

وهي التبرع للغير بدون مقابل فالمتبرع له يصل إليه المال بدون سعي في تحصيله ، والرسول ﷺ أهدى وقال : (تهادوا تحابوا) ومن علامات نبوته قبول الهدية ورفض الصدقة . فالموهوب له يملك الهبة ولا يجوز للواهب أن يرجع في هبته ، والعائد في هبته كالعائد في قبئه كما قال ﷺ .

(٣) الزكاة :

الواصلة إلى يد الفقير ، فإن الله شرع الزكاة وهي حق واجب على الغني في ماله للفقراء ، فإذا وصلت فإنها تصل إلى الفقير وغيره ويملك ما وصل إليه بدون سعي في

تحصيله إنما هو حق أوجبه الله له وملكه إياه في أموال الأغنياء : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ... الآية) .

(٤) صدقة التطوع :

فقد حث الإسلام الأغنياء على الصدقة وبذل ذلك للفقراء والمعوزين والتوسعة عليهم وجعل ذلك من أفضل القرب ، وهو أن يفيض الغني على الفقير شيئاً من ماله ابتغاء الثواب (وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله) فالفقير يصل إليه هذا المال بدون عمل له في تحصيله .

(٥) العارية :

فإن الإسلام أباح للمستعير أن ينتفع بمال المعير بدون مقابل ، وحذر من عدم الاستجابة لتنفيذ مطلبه ، (فويل للمصلين ، الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم يراعون ، ويمنعون الماعون) .

(٦) ما كان بدل متلف من بدنه إذا أتلف من الإنسان شيء كعضو أو سن أو عين أو جرح جرحاً فإنه يستحق على ذلك عوضاً ويسمى دية . وإذا أتلف كله استحق ورثته الدية (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) فيصل المال إلى هذا الإنسان المتلف جزء منه بدون سعي في تحصيله إنما استحقه شرعاً .

(٧) ما يستحقه الإنسان بالنذر فالوفاء بالنذر أمر واجب ، وقربة حث عليها الإسلام ومدح الموفين بها . قال تعالى : (يوفون بالنذر ويخافون يوما كان شره مستطيرا) فإذا نذر الإنسان مالا فإنه يملكه ووصل إليه بدون عمل في سبيل الحصول عليه أو إيجابه له .

(٨) ما يملكه الإنسان بالوقوف أو الوصية : فقد حث الإسلام على الوقف والوصية فمن أوصى له بشيء - أو وقف عليه شيء فإنه يملكه بدون عمل ولا مشقة .

ب - ما يصل إلى الإنسان بطريق الكسب والعمل وهو على ضربين :

أولاً : وصول المال بطريق مباح :

اعلم أن الطرق في اكتساب المال كثيرة لأن كل طريقة وكل معاملة لم ينه عنها الشارع ، أو تكون فيها مضرة للمجتمع أو الفرد فهي مباحة ، وهذا متمثل في التجارة والإجارة والصداق وغير ذلك من عقود المعاوضات التي لم ينه الإسلام عنها وكذلك ما يتحصل عليه الإنسان من المال نظير كسب يده من وراء العمل .
كتأجير نفسه أو اجتناء ما كان مباحا كالاكتطاب والاحتشاش وغير ذلك من وجوه الكسب .

ثانياً : وصول المال بالطرق المحظورة :

اعلم أن الإسلام في وصول المال إلى الإنسان راعى فيه حقوق الفرد والجماعة ،

واحترم ملكية الفرد وشخصيته ، وحافظ على المال محافظة تامة ومنع كل معاملة تعود على الفرد والمجتمع بالضرر وتهدد ملكية الفرد وشخصيته ، فحرم طرقا ملتوية لما فيها من الضرر والعدوان نذكر منها ما يلي : —

أ — نهى الإسلام عن بيعوع الغرر كما جاء عن النبي ﷺ النهى في ذلك لما فيها من الغش والخديعة والجهالة .

ب — النهى عن تلقى الركبان لما في ذلك من الضرر العائد على البائع وكذلك المواطنون لما ينتج عن ذلك من بخس البائع حقه واحتكار السلعة عن المواطنين وكذلك بيع الحاضر للباد بهذا المعنى للعلة نفسها .

ج — حرم الإسلام بيع المنابذة والملاسة لما فيها من الضرر والجهالة وهما من البيوع الجاهلية التي حظرها الإسلام ، والمنابذة أن يقول البائع أى ثوب نبذته (رميته) فهو على بكذا ، والملاسة أن يقول للمشتري أى ثوب لمستته فهو عليك بكذا .

د — نهى عن النجش وبيع البعض على بيع البعض وشراء البعض على شراء البعض لما في ذلك من الغش والخديعة .

ه — حرم الإسلام الربا لما فيه من الجشع المتناهي كأمثال بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة بزيادة أو أجل ، فالإسلام حذر من الربا غاية التحذير، وشوه منظر المتعاملين به (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه

الشيطان من المس) وقال تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) وقال ﷺ :
(درهم من الربا أعظم من ست وثلاثين زنية في الإسلام) ولعن رسول الله
ﷺ في الربا الآكل والموكل والكاتب والشاهد . فوصول المال بهذه
الطريق سحت .

و — كذلك حرم الإسلام وصول المال بالمقامرة والنصب والتحايل لأن ذلك من
أكل أموال الناس بالباطل وهو من الميسر الذي نهى عنه الإسلام وحذر
من التحايل في تحصيل المال قال ﷺ (لا تستحلوا محارم الله بأدنى الحيل)
وذكر أن ذلك من أعمال اليهود وذلك أن اليهود لما حرمت عليهم الشحوم
جملوها فباعوها وأكلوا أثمانها .

ز — حرم الإسلام أيضا الأموال الواردة عوضا عن عين محرمة ، كما نهى عن ثمن
الخمر وبيعه ، وحرم ثمن الكلب وكل ذي نفع محرم كالميتة قال ﷺ (إن
الله إذا حرم شيئا حرم ثمنه) .

ح — حرم الإسلام الأموال الواردة من أعمال غير شرعية كمهر البغي وحلوان
الكاهن .

ط — حرم الإسلام وصول المال المبني على الاعتداء والقوة كالغصب قال ﷺ
(من اقتطع شبرا من الأرض ظلما طوقه من سبع أرضين يوم القيامة) .

ي — حرم الإسلام وصول المال من طريق السرقة وأوجب قطع اليد فيها محافظة على

أموال المسلمين قال تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) .

ك — حرم الإسلام أخذ المال عن طريق الرشوة ولعن على ذلك وهو من أكل أموال الناس بالباطل ومن السبل المشيئة في اكتساب المال لما في ذلك من اقتطاع حقوق الغير من غير حق قال ﷺ (لعن الله الراشي والمرثي) .

ل — حرم الإسلام وصول المال عن طريق السؤال فمنع المسألة إلا لمن أصابته جائحة وطلب البينة ثلاثة شهود وما ذلك إلا تشديد في تحريم هذا الطريق المشين المورث للبطالة والافتكال على ما يعطيه الناس .

مصرف المال :

اعلم أن هذا المال المتجمع لدى الإنسان للعقل فيه نظرتان : -

النظرة الأولى : التفكير في الطرق والأسباب المهيئة والكفيلة بجمع المال من طريقه المشروعة وقد سلف القول في ذلك .

النظرة الثانية : وهي ليست دون الأولى بل هي أعظم وأجدر بالاهتمام وهي صرف هذا المال وإنفاقه لأنه نعمة من الله عز وجل ينبغي مراعاتها وشكرها ، وشكر هذه النعمة أن تصرف في وجوها المشروعة التي كلها بر وتقوى لأنه من الهين والسهل والأمر الميسور أن ينفق الشخص في اللحظات الشيء الكثير وذلك

إذا خرج عن طوره وتخلي عن الحكمة ولبس ثوب المقامرين أو المتحللين ، فالعاقل الفطن يعرف تمام المعرفة أن جل ما بيده ملك الله عز وجل ، والتمكن من استغلاله والسيطرة عليه منة من الله سبحانه ونعمة يجب صرفها في طاعة المنعم حتى تؤتي ثمارها ، وتدر خيراتها عاجلة وآجلة ، ولا سيما إذا كان هذا المال المكتسب وصل إليه عن طرق مشروعة ليس فيها غش لأحد ، ولا إهانة للكرامة ، ولا تعد على شخصيات الآخرين ولا أكل أموال الناس بالباطل . فإذا تجمع هذا المال لدى الإنسان فلا بد أن يصرفه في وجوه سليمة تنفع ولا تضر . وليس للمسلم أن يفعل سوى ذلك لأنه إن سلك غير هذا وصرف المال في غير وجوهه المشروعة استحق سلب هذه النعمة ومحاسبته يوم القيامة على صنعه كما قال ﷺ (لن تزول قدما عبد حتى يسأل عن عمره فيم أفناه ، وعن شبابه فسيم أبلاه ، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه) .

والإسلام كما هو منهج حياة وعمل فكما وضع الخطة السليمة وعرفنا بالآوجه الجائزة لا كتساب المال وجمعه أيضا لم يهمل جوانب صرفه وإنفاقه فبين لنا الأبواب التي يشرع فيها الإنفاق ، وما عدا ذلك من الأبواب يكون خروجا بالمال عما أريد له ، فيكون اعتداء وظلما على ملك الله .

والوجوه الجائزة في صرف المال منها ما هو واجب ، ومنها ما هو مباح ، ومنها ما هو مستحب : —

أولاً: الأشياء الواجبة :

أ — الزكاة الواجبة التي يجب دفعها إلى مستحقيها وهو مصرف مؤكد من مصارف المال وهي نوعان : زكاة مال ، وزكاة بدن : —

١ — زكاة المال : وهي طهرة للمال وثلاثة أركان الإسلام وقرينة الصلاة في كثير من آي القرآن ، وقد قال الرسول ﷺ : (بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً) .

والزكاة هي إخراج مقدار مخصوص من مال مخصوص من شخص مخصوص لشخص مخصوص ، فهي فريضة من فرائض الله المتعلقة بهذا المال ، فتمت بلوغ المال نصاباً معيناً وجب إخراج جزء منه لشخص مخصوص أرشد الشارع إليه .

فالأموال المزكاة هي أموال المسلمين لأنهم هم المخاطبون في فروع الشريعة أما مع الكفر فلا تؤخذ الزكاة لأنه لا تنفع مع الكفر طاعة ، قال تعالى : (وقد منّا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً) فالمكلف يخرج زكاة ماله وأما الصبي والمجنون فيخرج عنهما وليهما . وأما الأموال المزكاة فهي خمسة :

(١) بهيمة الأنعام : إذا سامت أكثر الحول وهي ثلاثة : الإبل والبقر والغنم فلا زكاة فيها حتى يتحقق فيها ثلاثة شروط وهي - السوم ، بلوغ النصاب ، تمام الحول . فنصاب الإبل أن تبلغ خمساً ففيها شاة حتى تبلغ

أربعا وعشرين ففى كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض
وهى التى لها سنة ، وفى ست وثلاثين بنت لبون وهى ما لها سنتان حتى تبلغ
ستا وأربعين حقة ، وفى إحدى وستين جذعة ، وفى ست وسبعين بنتا لبون
وفى إحدى وتسعين حقتان فإذا زادت على مائة وعشرين واحدة فثلاث بنات
لبون ، ثم فى كل أربعين بنت لبون وفى كل خمسين حقة .

وأما البقر فلا زكاة فيها حتى تبلغ الثلاثين فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع
أو تبيعة وهو ماله سنة وفى الأربعين مسنة .

وأما الغنم فلا زكاة فيها حتى تبلغ الأربعين ففيها شاة حتى تبلغ مائة
وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها شاتان .

(٢) الذهب والفضة : فلا زكاة فيها حتى يبلغ كل منهما نصابا فنصاب الفضة
أن تبلغ مائتي درهم أو مائتي ريال سعودي ^(١) فيها ٢٥٠ بالمئة (٢٥٠ /) .

والذهب أن يبلغ ٢٠ مثقالا أى أحد عشر جنيها سعوديا وثلاثة أسباع
جنيه . ففيها اثنان ونصف بالمئة ٢٥٠ / .

(٣) الثمار ففيها نصف العشر وذلك إذا بلغت نصابا ومقداره خمسة أوسق
وذلك ثلاثمائة صاع من صاع النبي ﷺ وذلك ما يقارب مائتين وخمسة
وسبعين صاعا نجديا وذلك إذا سقيت بمؤنه وكلفة ، أما ما لا كلفة فيه كالذي
تسقيه الأمطار فيؤخذ منه العشر .

(١) هذا على رأى من يرى أن المعتبر فى النصاب العدد دون الوزن كشيوخ الإسلام ابن تيمية .
أما رأى الجمهور فالمعتبر فى النصاب الوزن وقد حرر مبلغ ٥٦ ريالا سعوديا من الفضة .

(٤) عروض التجارة : ففيها اثنان ونصف في المائة ٢٥٪ .

(٥) الخارج من الأرض كالمعادن ففيه الخمس .

وأما من يصرف له هذا المال فمصرفه نص عليه القرآن وهم الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل .

والمال لا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول وهو شرط أساسي في الزكاة إلا الثمار فتجب الزكاة فيها حينما يحين وقت الجذاذ والحصاد قال تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) .

والزكاة تجب في مال المسلم رجلا كان أو امرأة ، صغيرا كان أو كبيرا ، عاقلا أو مجنونا ، سفيها أو رشيدا . قال تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) لأنها طهرة للمال ، وسبب من أسباب زيادته . وقال ﷺ : (لا تنقص مالا صدقة بل تزده بل تزده) . والله أعلم .

ب — زكاة البدن وهي ما تسمى بزكاة الفطر ، وهي طهرة للصائم من الرفث وتجب على كل مسلم ذكرا أو أنثى ، صغيرا أو كبيرا ، حرا أو عبدا ، أن يخرج صاعا من تمر أو شعير أو أقط أو زبيب أو بر وذلك إذا غربت الشمس من آخر يوم من رمضان وهو أهل لذلك ، ووقتها الفاضل قبل صلاة العيد ،

ويجوز تقديمها على العيد بيوم أو يومين ، وأما من تصرف له فصرفها مصرف زكاة المال .

٢ — النفقات الواجبة : يجب على المسلم أن ينفق على من تحت يده من زوجته وولده وأبويه ، ومن جعله الله تحت يده من بهيمة ورقيق ، ويوسع عليهم ويعطيهم من مال الله الذي أعطاه ، وهذا أمر واجب عليه فإن لم تطب نفسه بذلك أخذ منه . كما أمر عليه السلام هنداً بنت عتبة بذلك لما شكت أن زوجها أبو سفيان شحيح فقال : (خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف) . وكما أمر الله سبحانه وتعالى بإسكان الزوجة والإتيان عليها على قدر الوسع والطاقة ، لا يكلف الله نفساً إلا وسعها (لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها) أما منعهم من ذلك وحرمانهم منه ، فهذا ظلم عظيم ، ونجس حق من حقوق البشر كما قال عليه السلام (كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت) .

٣ — الأموال الواجبة بالنذر : من نذر أن يخرج مالا فيجب عليه إخراجه ، قال صلى الله عليه وسلم (من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه) ولأن الله مدح الموفين بالنذر قال تعالى : (يوفون بالنذر ويخافون يوما كان شره مستطيرا) .

٤ — نفقة الحج : إذا وجد المسلم زادا وراحلة فيجب عليه الحج والعمرة فيجب أن يخرج شيئاً من ماله ليتمكن من أداء حجه ، لأن المال وسيلة إلى أداء هذا

الواجب العظيم . وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ولقوله تعالى :
(لمن استطاع إليه سبيلا) والسبيل هو الزاد والراحلة .

٥ — الدم الواجب : سواء كان دم متعة وقران أو بسبب ارتكاب محذور فإن من حج متمتعا أو قارنا فإنه يجب عليه أن ينحر هديا من ماله يوم العيد ، فإن لم يستطع صام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله . قال تعالى :
(فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة) وأما الدم الواجب بسبب ارتكاب محذور فلأن المسلم إذا أحرم بالعمرة أو الحج حرم عليه أشياء كانت مباحة له من قبل ، فإذا انتهك هذا التحريم وجب عليه دم ، كلبس الخيط ، وتغطية الرأس والطيب والصيد إلى غير ذلك من محظورات الإحرام ، قال تعالى : (فمن كان به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) ولحديث كعب بن عجرة قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لعله آذاك هوام رأسك ، احلق رأسك ، أو انسك شاة ، أو أطعم ستة مساكين ، أو صم ثلاثة أيام) .

٦ — الكفارات الواجبة : إن من مصارف المال الكفارات الواجبة على الإنسان ككفارة الظهار والقتل والوطء في نهار رمضان واليمين المعقودة بالله عز وجل ، فمن ظاهر من زوجته فلا يقربنها حتى يعتق رقبة ، فإن لم يستطع صام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكينا ، وأما القتل خطأ فيجب فيه شيئان : الدية لأهل المقتول ، وتحرير رقبة مؤمنة ، وأما من وطئ

أهله في نهار رمضان فإن كفارته أن يعتق رقبة ، فإن لم يستطع صام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكينا ، وكذلك من عقد اليمين بالله وحنث فإنه يجب عليه تحرير رقبة ، أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم ، أو يصوم ثلاثة أيام . فما ذكر من الكفارات هي من مصارف المال ، وما ذكرناه من مصارف المال ليس على سبيل الحصر .

ثانيا : الأشياء المستحبة :

يستحب لمن رزقه الله مالا أن يسارع إلى البذل منه ، لأن النفقة عنوان على الإيمان ، لأن هذا المال غال على النفوس ولا تطيب به إلا نفس مؤمنة . وهذا النوع من الإنفاق يأتي بعد أداء الفريضة وهو متروك لاختيار المنفق إن شاء أنفق وإن شاء امتنع ، ولذلك سمي إنفاق التطوع ، ويسمى صدقة التطوع ، فإن أنفق فله أجر الإنفاق وإن لم ينفق لم يأثم .

ولقد حض الإسلام على الإنفاق ، وحببه إلى الناس ، وأعد لهم عليه أفضل الجزاء (مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء) ففي الصدقة تحقق أربعة أشياء : [المضاعفة الجزئية كما تشير إليه الآية السابقة] ونزول البركة في المال المنفق منه (لا تنقص مال صدقه بل تزده .. بل تزده) [الأمن من الخوف والحزن (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) ، [الوقاية من النار قال ﷺ (اتقوا النار ولو بشق تمرة) .

والصدقة المستحبة أبوابها متعددة : [فمنها - التوسعة على الفقراء والمحتاجين
والسائل والمحروم] ومنها الإعتاق فإنه من أفضل الصدقات أن تصدق على الرقيق
بنفسه وتمنحه الحرية ، فهو سبب من الأسباب المعتقة من النار كما قال ﷺ : (من
أعتق نسمة مسامة أعتق الله من النار كل عضو منه بعضو منها حتى الفرج بالفرج)
ونصوص القرآن تبرهن على الإعتاق وتجعله من أعلى الكفارات ، [ومنها الإنفاق
في سبيل الله وتزويد جيوش المسلمين إن احتاجت إلى ذلك] ومنها بناء المساجد
ودور العلم وتسوية طرق المسلمين وكل ما كان فيه مصلحة للإسلام والمسلمين فهو أمر
مستحب الإنفاق فيه . وهو عنوان على حقيقة الإيمان (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر
الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون الذين
يقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون أولئك هم المؤمنون حقا) . ومنها هدي التطوع
والعقيقة والأضحية .

ثالثاً : الأشياء المباحة :

يباح لمن رزقه الله مالا أن يصرفه بعد أداء حق الله فيه في الأشياء المباحة —
كالتوسعة في المسكن والمركب والملبس والحاجيات التي تعتبر من الكماليات أو
التحسينات ، وكل شيء لا يؤثم عليه الإنسان ما لم يصل حد الإسراف ، كما روى
عن ابن عباس (كل ما شئت والبس ما شئت ما اجتنبت خصلتان : سرف ومخيلة) .

حد الإففاق والنهي عن الإسراف :

قد استخلف الله هذا الإنسان على هذا المال الذي هو ملكه وإنما مكن الإنسان من الانتفاع به ، وكما سن له طرق الاكتساب الشرعي سن له طرق الإففاق ووضع سبيله . والإففاق إما أن يكون واجبا ، وإما أن يكون مستحبا ، وإما أن يكون ضروريا ، وما خرج عن ذلك يكون إسرافا وتبذيرا .

أ — الإففاق الواجب :

فيتمثل بما فرض الله من الزكاة والنفقة على النفس والأهل والمال والولد والكفارات على اختلاف موجباتها .

ب — الإففاق المستحب :

يكون في ما فضل عن حاجة الإنسان وكفايته ، والمسلم مأمور أن يتصدق بما فضل عن حاجته قال تعالى : (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو) وللعفو ذكره المفسرون بأنه ما زاد على حاجة الإنسان ، والسنة تحث على البذل فيما زاد عن حاجة الإنسان ، وأن يعود المسلم بذلك على من كان محروما ، وأن يوسع على ما كان مضيقا عليه في رزقه . فإن هذا المال نعمة من الله عز وجل فيجب شكرها ، ومن شكرها أن تبذل ما فضل عن الحاجة لمن كان محتاجا ومن النصوص في ذلك قول النبي ﷺ : (ابن آدم ، إنك إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك ولا تلام على كفاف) وقوله ﷺ (من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ،

ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له) [وغير ذلك من النصوص الدالة على الأمر بالإِنفاق والتوسعة فيما زاد على حاجة الإنسان .

ج — الإِنفاق الضروري :

وأما النفقة الضرورية فتكون حينما ينزل بالناس نازلة أو تحل بهم مجاعة فإن الإمام له أن يأخذ ممن عندهم فضل شيء ويرده على من لا شيء له ، لدفع الضرورة ورفع الحرج ، وقد يضطر الإمام أن يأخذ من أرباب الأموال من الجزء المخصص لهم محافظة على النفوس المهدمة التي ليس لديها شيء ، ومن الأمثلة على الإِنفاق الضروري ما حدث في صدر الإسلام من قصة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار واقتسام الأموال فيما بينهم وذلك أن المسلمين أمروا بالهجرة من مكة إلى المدينة فهجروا مكة متسللين تاركين أموالهم نهبا لمشركي قريش ودخلوا المدينة ، وأكثرهم لا يملك قوت يومه ، وما ترك المهاجرون كل أموالهم إلا استجابة لأمر الله وجهادا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون) . فلما وصل الرسول ﷺ المدينة آخى بين المهاجرين والأنصار ، وأنزل المهاجرين على الأنصار يشاركونهم في كل ما يملكون ، ويقاسمون القليل والكثير ، ولم تكن أموال الأنصار بالتى تتسع لهم وللمهاجرين ، ولكنهم رحبوا بالمهاجرين وآثروهم على أنفسهم وهم في أشد الحاجة إلى ما يؤثرون غيرهم ، وما فعلوا ذلك إلا استجابة لله وجهادا في سبيله فاستحقوا بذلك قول الله فيهم :

(والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) ومن ذلك ما حدث في عام الرمادة في السنة الثامنة من الهجرة من المجاعة والمسغبة التي ضيقت على الناس حتى أتت على الوحوش فلما وقع ذلك في المسامين آلى عمر على نفسه أن لا يذوق سمنا ولا لبنا ولا لحما حتى يحيى الناس ويوسع عليهم ، وقال رضى الله عنه وأرضاه (لو لم أجد للناس ما يسعهم إلا أن أدخل على كل بيت عدتهم فيقاسموهم أنصاف بطونهم حتى يأتي الله بالحياة فعلت فإنهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم) .

وما فعل ذلك إلا بعد أن كتب إلى عماله على الاقطار الإسلامية فهبوا لذلك مسرعين ، ولنجدته مسارعين ، فأرسلوا الله الخير الكثير .

د — وأما نفقة الإسراف والتبذير :

فهو مما نهى عنه الإسلام ، لأن المسلم مأمور بأن يتوسط في نفقته ، ومنهني عن الإمساك الشديد والبذل الذي يبلغ إلى حد الإسراف والتبذير ، قال تعالى (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا) .. وقال تعالى في مدح أوليائه : (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) فمدحهم لتوسطهم في الإنفاق لا إسراف ولا تقتير ، فإن الإسلام ذم الإسراف حتى في الشرب فقال تعالى (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب

المسرفين) وسى المبذر أخا للشيطان وما ذاك إلا تشجيع بذاك العمل وتحذير منه .
قال تعالى (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا) .

وأخيرا يجب على المسلم الذي أعطاه الله هذا المال أن يسير به وفق شرع الله الذي أعطاه هذا المال فينفقه في وجوهه المشروعة ، فلا يمسك حتى يبلغ به الحد إلى ترك الواجب ولا ينطلق في الإنفاق من غير مقياس حتى يبلغ به ذلك إلى حد الإسراف المذموم فإنه إذا تجنب هذا وذاك وسار وسطا أثيب واعتبر محافظا على أمانة الله التي ائتمنه عليها . وقام بالخلافة خير قيام وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

